UN LIBRARY
MAY 30 1979
UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/281
25 May 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٠ من القائمة الأولية *

وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٩ ، موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

بالاشارة الى رسالتي الموجهة الى سعادتكم والمؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٩ بشأن اللاجئين الفلسطينيين ، طلبت اليّ المجموعة العربية أن أرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٥٠ من القائمة الأولية .

(توقيع) حازم نسيبة
السفير
الممثل الدائم

* A/34/50 .

مرفـــــق

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٧٩ ، موجهـــــة
الى الأمين العام من الممثل الـدائم للأردن لـــدى
الأمم المتحـــدة

أتشرف ، بناء على تعليمات من حكومتي وبناء على تكليف من الدول العربية الأعضـــاء في جامعة الدول العربية وباسمها ، أن ألفت انتباهكم ، على سبيل الاستعجال ، الـــى الحالـــة البالغة الشؤم التي يتوقع نشوؤها في غضون الأسابيع القليلة القادمة نتيجة لعجز وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عن الاضطلاع بكامل مسؤولياتها تجـــاه اللاجئين الفلسطينيين وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة .

والأزمة الوشيكة الوقوع منشؤها رسالة مؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، موجهـــة الى سعادة السيد حسن ابراهيم وزير الدولة للشؤون الخارجية بوصفه وزيرا للانشاء والتعمير من السيد توماس ماكلهيني المفوض العام للأونروا الذى أوشكت ولايته على الانتهاء . وفي هذه الرسالة ترد الاشارة الى رسالة سابقة مؤرخة في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ أورد فيها المفوض العام تقريرا عـــن اجتماعه مع ممثلي الجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق في ١٨ كانـــون الثاني/يناير ١٩٧٩ .

وقد أفاد المفوض العام في رسالته الأخيرة المؤرخة في ٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ سعادة وزير الانشاء والتعمير أن مجموع النفقات المدرجة في الميزانية يقدر بمبلغ ٧ر١٦٢ مليون دولار في حـــين أن الايرادات المتوقعة تقدر بمبلغ ٢ر١٢١ مليون دولار . وأضاف السيد ماكلهيني أن هـــذا سيجعل الوكالة تواجه عجزا قدره ٥ر٣١ مليون دولار . ويقترح المفوض العام في مرفقات لرسالته التدابير التالية لمواجهة هذا العجز :

١ ـ قائمة بالأولويات المقرر حذفها اذا لم تتوفر ايرادات كافيـــة . ويأتي فـــي مقدمة الأولويات المقرر حذفها المرحلة الاعدادية من التعليم التي تبلغ مدتها ثلاث سنوات. وهذا يقتضي طرد ما يقرب من ٨٠٠٠٠ تلميذ وتلميذة من بين الناشئة من غرف الدراسة ، وانهاء خدمات ما يقرب من ٣٠٠٠ معلم ، معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم .

٢ ـ تخفيض عنصر الدقيق في حصة الاعاشة الأساسية من ١٠ كيلوغرامـــات الى ٥ كيلوغرامات . وتجدر الاشارة هنا الى أن نصف اللاجئين المسجلين فقط هم الذيـــن يحصلون على مساعدة الاعاشة هذه على حين أن النصف الآخر ، والذى يضـــم ٥٠٠٠٠٠ طفل ، لا يحصل على أى مساعدة على الاطلاق .

٣ ـ وقف خدمات تعليمية أخرى تقدم الى اللاجئين في اطار برامج الوكالة .

وترى حكومة الأردن ، وكذا جميع الدول العربية الأخرى ، ولا سيما الحكومات المضيفة للاجئين ، أن من واجبها أن تنبّه الى أن من شأن عمليات الوقف والتخفيض المزمعة أن تؤدى الى نتائج بالغة الخطورة فيما بين السكان من اللاجئين الفلسطينيين ، وأن تشكل خطرا على الأمن العام والنظام العام والاستقرار السياسي ، وأن تزيد أيضا من حدة المأساة البشرية التي لا يمكن وصفها والتي يتعين على اللاجئين ، ولا سيما المقيمين منهم في مخيمات للاجئين ، أن يعيشوها .

وان حكومة الأردن التي مابرحت تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين منذ ثلاثة عقود والتي مابرحت تساهم ، من أجل المحافظة على بقائهم بوجه عام ، بما يقرب من ٣٠ مليون دولار سنويا ، بالاضافة الى توفير كافة السبل الممكنة لحصولهم على وظائف مربحة ، تنظر بقلق شديد الى عجز المجتمع الدولي عن الاضطلاع بمسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين الذين تسببت الأمم المتحدة ذاتها في المقام الأول في مأساتهم وتشتيتهم .

وان مما له انعكاس محزن بحق على الأمم المتحدة وعلى تلك الدول التي تزعم أنها تؤيد مبادئ وميثاق الأمم المتحدة انه في الوقت الذى تُنفق فيه دون حساب ودون وعي آلاف الملايين من الدولارات على المعتدين والمغتصبين الاسرائيليين يُحرم فيه الضحايا والمطرودون من تخصيص اعتماد قدره ٣٠ مليون دولار لتلبية احتياجات جوهرية مثل الاعاشة الأساسية والتعليم الاعدادى .

وكان من الممكن أن يبلغ الدخل القومي للشعب الفلسطيني الآن آلاف الملايين من الدولارات لو لم تكن الأمم المتحدة قد قررت مصيره على نحو غير شرعي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ . وحتى في اطار قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) المؤرخ في التاريخ السابق ذاته والقرار ١٩٤ (د - ٣) الذى تلاه بشأن الحق في العودة الى الوطن أو التعويض فان الأمم المتحدة لا تزال مقصّرة في تنفيذ القرارين المذكورين .

ومن المؤسف أن النتيجة التي لا مفر من الوصول اليها هي ان العجز المتوقع والموجز في تقرير المفوض العام الذى أوشكت ولايته على الانتهاء قرار سياسي وليس بمالي . فهناك بلد كبير يخصص بمفرده اعتمادا قدره ٢٥٠ مليون دولار لغرض محدد هو اجتثاث الفلسطينيين الذين مافتئوا يعيشون في وطنهم واعادة توطين مهاجرين أجانب من بلدان ينتمون اليها ولهم فيها ديار وأوطان .

وان مما له دلالته أيضا ان الأمم المتحدة تقوم حتى في اطار ما يسمى بالسلم الكامل بين بلدين بالاسراف في انفاق اعتمادات على قوات زائدة عن الحاجة لصيانة السلم تتجاوز مجموع الاعتمادات المخصصة للاجئين الفلسطينيين المشردين الذين يصل عددهم الى مليون وثلاثة أرباع المليون لاجئ .

ومما لا شك فيه ، انه يتعين على الأمم المتحدة ، في ضوء ما سبق ، أن تصحح جدول أولوياتها كيما تقرّب بينه على نحو أوثق وبين قيمها الانسانية الأساسية التي تجاهر بها والمستلهمة من ميثاقها وجميع القيم والقرارات النابعة منه . واذا كان من الممكن أن تعزى عدم الفعالية

السياسية الى خلافات سياسية يمكن فهمها فان التقصير في مسائل تتعلق بضرورات انسانية أساسية أمر لا يمكن اغتفاره على الاطلاق ، ويقضي كلية على ما بقي لدى جماهير البشر من ايمان بفعالية المنظمة العالمية بل وبحسن نيّتها .

وان حكومتي لتأمل بشدة ، في أن يتوقف ذلك العبث المبتذل والدائم واللاانساني بالاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين من جانب أعضاء يبدو أن لديهم دوافع سياسية ويتسمون بعدم الحساسية أو الافراط في الرضا عن النفس ، ويزعمون أنهم يناصرون حقوق الانسان واقامة نظام اقتصادي جديد أكثر انصافا ، وغير ذلك من العبارات الجوفاء عن النزاهة . وهناك حدود لما يمكن أن يتحمله بلد صغير لا يتمتع بكثير من الثروات الطبيعية كالأردن . وان من شأن اثارة عدم الاستقرار في الأردن بتوقيع عقوبة اضافية على من فيها من لاجئين تعساء وحرمان عشرات الآلاف من شباب هؤلاء اللاجئين من التعليم الاعدادي أن يكون اتهاما خطيرا للأمم المتحدة وما تضطلع به من مسؤوليات مسلّم بها والأساس الاخلاقي الذي تقوم عليه .

وان حكومة الأردن تأمل كل الأمل في أن يستعاض ، بعد طول انتظار ، عن الوضع الراهن الذي تتخذ فيه في آخر لحظة تدابير مؤقتة ، ولا تنطوي على رغبة حقيقية ، ومسكّنة ، بتدابير تكفل استواء الحال وامكانية التنبؤ في ميزنة برامج الوكالة .

ولحكومتي وطيد الأمل في أن تبادروا سيادتكم الى اتخاذ تدابير فعالة لعلاج أزمة وشيكة الوقوع وتتطلب عملا عاجلا وذلك بوسيلة أخرى غير ذلك التردد الذي ينم عن عدم توفّر الرغبة الصادقة والذي اتسم به السجل غير المشرّف لتقديم المساعدات الى اللاجئين الفلسطينيين ريثما تنتهي مأساتهم . وسيكون هذا من قبيل ممارسة ما تتمتعون به من سلطات وحقوق بوصفكم الأمين العام الموقّر للأمم المتحدة .

ونظرا لأن هذه رسالة كُلفت، يا سيادة الأمين العام ، بتقديمها لكم ، فانني أترك لتقديركم ، في جملة أمور ، تعميم هذه الرسالة على جميع الدول الأعضاء بوصفها وثيقة رسمية تحت البند ٥ من القائمة الأولية .

(توقيع) حازم نسيبة
السفير
الممثل الدائم

- - - - -